أكدت الحرص على حماية كيان «التعاون الخليجي» من أي اضطراب في المستقبل

قطر: محادثاتنا مع السعودية كسرت الجمود

وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني خلال المقابلة مع شبكة «سي.إن.إن» الإخبارية

عواصم ـ وكالات: أعرب وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني عن تفاؤله بحل الازمة الخليجية، مشيرا إلى أن المحادثات التي جرت في الآونة الأخيرة بين الدوحة والرياض كسرت الجمود القائم منذ أكثر من عامين، مؤكدا أن بلاده لا تتجاهل أحدا لكن القناة التي فتحت حاليا لايجاد حل للازمة هي من خلال المحادثات مع السعودية.

وقال الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، في مقابلة مع شبكة «سي.إن.إن» الإخبارية الأميركية بثتها امس، «كسرنا جمود عدم التواصل ببدء التواصل مع السعوديين»، نافيا وجود أي ضغوط وراء هذه المحادثات، مؤكدا أنها جاءت «كبادرة حسن نية من الجانبين للتوصل إلى حل بناء» للأزمة.

واضاف «بصدق.. نحن في قطر نريد فهم الشكاوى (المطالب). نريد دراستها وتقييمها وبحث الحلول التي يمكن أن تحمينا في المستقبل من أي أزمة أخرى محتملة».

ونفى أن تكون لقطر صلات مباشرة بجماعة الاخوان المسلمين، وقال «قبل كل شيء نحن دولة ولسنا حزبا سياسيا، لذلك الحديث عن قطع العلاقات مع حزب سياسي لا ادري ما الذي استندت اليه مثل هذه المعلومات. قطر لم تدعم قط الاخوان المسلمين.. ولم تربطها علاقة مباشرة بالاخوان المسلمين كحزب سياسي، ولكن طالما أنهم جزء من حكومات منتخبة فعلينا أن نتعامل مع هذه الحكومات ومع العاملين فيها».

من جهة اخرى، شدد وزير الخارجية القطري على أن الدوحة لن تغير من علاقتها مع تركيا، وقال «أي دولة فتحت الباب لنا وساعدتنا خلال أزمتنا، سنظل ممتنين لها.. ولن ندير لها ظهرنا أبدا».

وعن مدى استعداد الدوحة للمضي قدما في حل الأزمة وما هي مطالبها من اجل ذلك، أجاب الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني «الأمر بالنسبة لنا في قطر واضح، لن يخرج أحد بمكاسب من هذا الوضع.. الجميع خاسر في هذه الأزمة، ما نريد رؤيته حل أو تسوية تحفظ كرامة كل الدول»، مشيرا إلى حرص بلاده على الحفاظ على «كيان مجلس التعاون الخليجي من أي اضطراب كما حدث خلال العامين الماضيين».

واستطرد «لن تكون هناك تنازلات كما قلت سابقا، نريد ان نتطلع إلى الأمام. وبالنسبة للمطالب، فإننا نريد ضمان عدم تكرار ما حدث. قلنا ونقول إننا مستعدون لمناقشة كل شيء باستثناء الأمور التي تؤثر على سيادتنا والتدخل في شؤوننا الداخلية أو سياستنا الخارجية».

وعما إذا كان حل الأزمة الخليجية سيستغرق اياما أو اسابيع او شهورا، رد وزير الخارجية القطري قائلا «نعتقد أننا ما زلنا في المرحلة الأولى. حدث الكثير في العامين ونصف العام الماضيين. وأعتقد أن هناك حاجة لمزيد من الوقت لإعادة بناء الثقة».

وفي سياق متصل، يقول مسؤولون سعوديون ان مطالبهم لم تتغير، لكن مصدرين مطلعين على المحادثات قالا لـ «رويترز» ان الرياض لم تعد تتوقع أن تقطع الدوحة العلاقات مع تركيا أو تغلق قناة الجزيرة.

وذكر أحد المصدرين وديبلوماسيان في المنطقة أن الدوحة تريد من السعودية إعادة فتح مجالها الجوي أمام الرحلات القطرية وإعادة فتح حدود قطر البرية الوحيدة.

وقال ديبلوماسي غربي في الدوحة ان الاتصالات التي جرت في الآونة الأخيرة تبين أن هناك «ضوءا في نهاية النفق» لكن «أقل بلبلة قد تدمرها».

سجال جديد بين كومي وترامب

الديموقراطيون يطالبون باستدعاء مولفاني وبولتون للشهادة في قضية «العزل»

تساقط الثلوج على شجرة عيد الميلاد في مبنى الكابيتول (أ.ف.پ)

عواصم ـ وكالات: اقترح تشاك شومر، زعيم الديموقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي، طلب شهادة ما لا يقل عن أربعة أشخاص من بينهم كبير موظفي البيت الأبيض بالإنابة ميك مولفاني ومستشار الأمن القومي السابق جون بولتون في محاكمة الرئيس دونالد ترامب المتوقعة في إطار مساءلته.

واقترح شومر في رسالة بعث بها اول من امس إلى ميتش ماكونيل زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ استدعاء مولفاني وبولتون للشهادة في المحاكمة المتوقعة في يناير المقبل مع روبرت بلير مستشار مولفاني ومايكل دوفي أحد المسؤولين عن الميزانية.

وقال شومر إن الشهود الذين اقترحهم كان لديهم «علم مباشر بقرارات الإدارة» التي تتعلق بهذه الاتهامات. من جهته، اعتبر رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب جيري نادلر أن سوء سلوك ترامب يرقى إلى مصاف «جريمة قيد التنفيذ» تهدد الديموقراطية في البلاد.

وتساءل نادلر «هل لدينا ديموقراطية دستورية أم لدينا نظام ملكي يكون فيه الرئيس خارج المحاسبة؟»، مؤكدا أن هذا هو جوهر الموضوع، وأعرب عن استيائه إزاء إعلان أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ مسبقا أنهم حسموا قرارهم بتبرئة الرئيس من دون سماع الأدلة أو الشهادات.

من جهة اخرى، أقر المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي بـ «إهمال حقيقي» في تعاطي «إف.بي.آي» مع أمر لمراقبة المستشار كارتر بايدج في حملة ترامب يرتبط بصلات مع روسيا.

في المقابل، سارع ترامب إلى انتقاد كومي على تويتر، وجاء في تغريدة أطلقها «أصبح كومي الآن يقر بأنه كان مخطئا. لكنه يفعل ذلك فقط لأنه قبض عليه متلبسا».

وتساءل ترامب «ما تداعيات هذا السلوك المخالف للقانون. هل هي الحبس لسنوات؟»، مطالبا كومي بالاعتذار منه ومن آخرين.

صالح يحدد موعد إعلان ترشيح رئيس الحكومة الخميس.. وعبدالمهدي يخشى مواجهة أميركية ـ إيرانية على الأراضي العراقية

«الكتلة الأكبر» تعقّد الأزمة العراقية.. والمحتجون يتحدون العواصف

المتظاهرون في ساحة التحرير في بغداد (أ.ف.پ)

عواصم ـ وكالات: برزت عقبة قديمة ـ جديدة في طريق تشكيل الحكومة العراقية المفترض اعلان المرشح لرئاستها بحلول بعد غد الخميس، وعادت قضية «الكتلة البرلمانية الأكبر» الى الواجهة لتضيف المزيد من التعقيد على المشهد العراقي المتوتر اصلا بفعل ارتفاع وتيرة قتل واختطاف الناشطين واصرار الحراك الشعبي على ترشيح شخصية مستقلة لقيادة الحكومة الانتقالية.

وأصدر رئيس الجمهورية برهم صالح كتابا ليل اول من امس دعا فيه البرلمان إلى الإعلان عن الكتلة النيابية التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد في انتخابات العام الماضي «لغرض تكليف مرشح جديد» لرئاسة الوزراء.

وحسم صالح موعد اعلان المرشح لرئاسة الحكومة، مؤكدا أن الرئاسة تسلمت كتاب استقالة عبدالمهدي في 4 الجاري. وإذ أن الدستور ينص على تكليف رئيس جديد للوزراء في مهلة أقصاها 15 يوما، فإن تسمية شخصية جديدة يجب أن تتم بحلول الخميس المقبل.

واليوم تبدو الأمور أكثر تعقيدا، إذ أن التحالف النظري بين كتلتي «سائرون» التي يتزعمها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر و«الفتح» التي تضم قدامى قادة الحشد الشعبي، بات بحكم المنحل بعدما انضم الأول إلى صفوف التظاهرات فيما اعتبرها الثاني «مؤامرة»، ويذكر أن هذا التحالف كان اللاعب الأكبر في تقاسم المناصب بالحكومة المستقيلة.

وتختلف تسمية رئيس الوزراء هذه المرة عن سابقاتها، إذ يقف الشارع مراقبا وحكما لأي محاولة للالتفاف على مطالبه من جهة. من جهة أخرى، أعلنت المرجعية الدينية العليا عدم مشاركتها في أي مشاورات أو مفاوضات أو مباركة أي اسم يطرح، خلافا للسنوات الـ 16 الماضية، حين اضطلعت بدور حاسم غير مباشر في رسم المسار السياسي للبلاد.

في الشق الميداني، أفاد شهود عيان بأن مسلحين مجهولين اختطفوا الناشط المدني غيث الفتلاوي.

وذكر الشهود بحسب وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) «أن الناشط غيث الفتلاوي وهو من أهالي قضاء الهندية في كربلاء اختطف من قبل مسلحين مجهولين أثناء عودته من ساحة التحرير ببغداد إلى منزله في كربلاء ولايزال مصيره مجهولا».

وفي محافظة النجف (180 كلم جنوبي بغداد)، تعرض الناشط المدني ضاري ناصر حسين إلى محاولة اغتيال عندما حاول مسلحون دهسه بسيارة بعد عودته إلى منزله من ساحة التظاهر والاعتصام بالمحافظة وتعرض إلى اصابات خطيرة تم نقله على إثرها إلى مستشفى الصدر لتلقي العلاج.

وقال ناشطون لـ «كونا» انه على الرغم من الاحوال الجوية السيئة وغزارة الامطار والضباب في بعض المناطق فإن الاحتجاجات تواصلت في ساحات التظاهر في بغداد ومحافظات وسط وجنوبي البلاد.

وبحسب تقارير انباء فإن الساحات لاتزال تشهد توافد المئات من الاشخاص ولاسيما طلبة الجامعات والمدارس وسط حالة من الغضب بسبب تزايد وتيرة الاغتيالات والخطف التي تطال ناشطين في الحراك السلمي.

في سياق آخر، حذرت بغداد من «التصعيد والفوضى» بعد تضاعف الهجمات ضد المصالح الأميركية في العراق، بعدما توعدت واشنطن بـ «رد حاسم» على طهران التي يتسع نفوذها في البلاد عبر فصائل مسلحة موالية لها.

وقال مكتب رئيس الوزراء العراقي المستقيل في بيان إن وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر عبر في اتصال هاتفي أجراه مع عبدالمهدي عن «قلقه لتعرض بعض المنشآت إلى القصف، وضرورة اتخاذ اجراءات لإيقاف ذلك».

وأعرب عبدالمهدي بحسب البيان نفسه عن «قلقه أيضا لهذه التطورات وطالب ببذل مساع جادة يشترك بها الجميع لمنع التصعيد الذي إن تطور سيهدد جميع الأطراف».

وبحسب مسؤول عراقي رفيع، فإن عبدالمهدي يخشى أن ترد الولايات المتحدة على تلك الهجمات «ما قد يؤدي إلى تصادم على أراض عراقية».

من جهته، أكد مصدر أمني عراقي لـ «فرانس برس»: «دخول أرتال عسكرية أميركية محملة بالأسلحة إلى المنطقة الخضراء، بعد الحصول على موافقات رسمية».

احتجاجات «قانون الجنسية» تتحول إلى أعمال عنف ومودي: القرار صائب 1000٪ ولا تراجع

عواصم ـ وكالات: خرج عشرات الآلاف من المواطنين إلى شوارع عدد من المدن في أنحاء الهند امس، بعد ساعات من إصابة العشرات من المتظاهرين وأفراد الشرطة، بعدما تحولت احتجاجات اندلعت داخل حرم الجامعات إلى أعمال عنف، ضد «قانون تعديل المواطنة» الذي جرى التصديق عليه الأسبوع الماضي، ويسمح بمنح الجنسية الهندية للمهاجرين، غير المسلمين، من 3 دول ذات أغلبية مسلمة، إذا كانوا يواجهون اضطهادا دينيا في بلادهم. ويقول معارضون إن مشروع القانون الذي قدمته حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي الهندوسية، معاد للمسلمين، بينما يخشى كثيرون في الولايات الحدودية بشمال شرق البلاد، من تدفق المهاجرين. ولقي 6 أشخاص على الأقل حتفهم في ولاية آسام، شمال شرقي الهند، في الاحتجاجات. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع، واحتجزت 100 طالب، أفرجت عنهم في وقت مبكر امس.

وذكرت وسائل إعلام محلية أن هناك 69 شخصا، على الأقل، بينهم 39 من المتظاهرين و30 من أفراد الشرطة، أصيبوا في الاشتباكات، كما تم إضرام النار في 4 حافلات ركاب، على الأقل، والعديد من الدراجات النارية.

وألقى طلاب حجارة على الشرطة التي أغلقت بوابات كلية في مدينة لوكناو بشمال الهند لمنعهم من الخروج إلى الشوارع. وتسلل أكثر من 20 طالبا من كلية أخرى بالمدينة للاحتجاج. وتفاقم الغضب من حكومة مودي الهندوسية القومية بسبب مزاعم عن تصرفات وحشية للشرطة في الجامعة الإسلامية في العاصمة نيودلهي عندما دخل أفراد الشرطة إلى حرم الجامعة وأطلقوا الغاز المسيل للدموع لتفريق احتجاج. وأصيب ما لا يقل عن 100 شخص في الاشتباكات هناك. وتكررت هذه المشاهد في جامعة عليكرة مسلم بولاية أوتار براديش في شمال البلاد حيث اشتبكت الشرطة أيضا مع محتجين داخل الحرم. وطالبت نجمة أختر رئيسة الجامعة الملية بالتحقيق في كيفية السماح للشرطة بدخول الحرم الجامعي. وقالت في مؤتمر صحافي: «ليس من المتوقع أن تدخل الشرطة الجامعة وتضرب الطلاب».

وقال طلاب إن الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع وإن نوافذ المكتبة تهشمت. ونزل الطلاب أسفل المكاتب وأطفأوا الأنوار بتعليمات من معلميهم.

من جهته، قال راهول غاندي زعيم حزب المؤتمر المعارض إن حكومة مودي تقسم المجتمع الهندي بواسطة قانون الجنسية وخطة لتدشين سجل وطني للحاصلين على الجنسية. في المقابل، وصف رئيس الوزراء مودي أعمال العنف التي اندلعت امس، بأنها «محزنة للغاية»، ودعا إلى السلم.وقال مودي في سلسلة تغريدات: «إن الاحتجاجات العنيفة ضد قانون تعديل المواطنة، مؤسفة ومحزنة للغاية. كما أن الجدل والنقاش والمعارضة مكونات أساسية للديموقراطية، ولكن لم يكن إلحاق الضرر بالممتلكات العامة وإفساد الحياة الطبيعية أبدا جزءا من أخلاقياتنا».

وقال مودي إن البرلمان أقر القانون ولا مجال للتراجع عنه. وذكر أمام حشد أمس الأول أن القرار «صائب بنسبة 1000٪».

جونسون يبدأ مهمة تنفيذ «بريكست» من البرلمان الجمعة المقبل

لندن ـ وكالات: تعتزم حكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عرض مشروع قانون خروج لندن من الاتحاد الاوروبي «بريكست» على البرلمان الجمعة المقبل، لتتم عملية الخروج في موعدها بنهاية يناير المقبل. وفي وقت يكشف جونسون عن حكومة جديدة تتمتع بصلاحيات واسعة لإخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد سنوات من النقاشات الحادة، وقال المتحدث باسمه للصحافيين أمس «نعتزم أن نبدأ عملية» عرض اتفاق بريكست «قبل عيد الميلاد وسنفعل ذلك بالطريقة الدستورية الصحيحة بالتشاور مع رئيس» مجلس العموم البريطاني الذي سينتخب اليوم.

وأشار إلى أن عرض مشروع القانون يمكن أن يشمل تصويتا من النواب لكن القرار يعود في النهاية إلى رئيس المجلس، وقال «سنعرض قانونا يضمن تنفيذ بريكست في موعده ويعكس الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الاتحاد الأوروبي حول انسحابنا». ويأتي الإعلان عن هذه الخطوة بعد الفوز التاريخي الذي حققه حزب المحافظين بزعامة جونسون في الانتخابات البرلمانية المبركة التي جرت مؤخرا، وهو الفوز الذي منح رئيس الوزراء تفويضا جديدا لتحقيق وعد «تنفيذ بريكست» في 31 يناير دون تأخير.

وكرر المتحدث باسم جونسون أن رئيس الوزراء يريد أن يسعى إلى «اتفاق تجارة حرة على غرار الاتفاق مع كندا».

وسيكون البرلمان الآن حرا في الموافقة على اتفاق «بريكست» الذي أبرمه جونسون مع بروكسل من دون مزيد من التأخير، وقال مصدر حكومي إن «أول التشريعات التي سيصوت عليها النواب الجدد سيكون قانون اتفاق الانسحاب» مضيفا «يجب أن نكافئ ثقة الناس بتنفيذ بريكست».

وعقب اقرار اتفاق «بريكست» في مجلس العموم، سيتعين على لندن وبروكسل أن تجري مفاوضات إضافية من بهدف التوصل إلى اتفاق تجاري شامل قبل نهاية 2020.

ويحذر المسؤولون الأوروبيون من أن اتفاقيات كتلك تستغرق سنوات لانجازها.